المؤسسات والتنمية المستدامة ، حالة الجزائر

Institutions And Sustainable Development, The Case Of Algeria

عبد الله دوكارة جلال[1]♦، مختاري فيصل[2]

[1]جامعة معسكر(الجزائر) ، البريد الالكتروني: djallal.abdellahdoukara@univ-mascara.dz

[2]جامـــــــــــعة معسكر(الجزائر) ، البريد الالكتروني:faycal.mokhtari@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/29 تاريخ القبول: 2021/08/25 تاريخ النشر: 2021/10/15

الملخص:

قدرة أي بلد على سلوك مسارات التنمية المستدامة تعتمد إلى حد كبير على جودة هياكله المؤسساتية. بعبارة أخرى، لتحقيق التنمية المستدامة يلزم وجود مؤسسات فعالة. في هذا المقال نهدف إلى تحليل العلاقة بين المؤسسات والتنمية المستدامة في الجزائر. باستعمال عرضا وصفيا للمسائل الرئيسية المتصلة بالتنمية المستدامة ومحدداتها، مع التركيز على دور المؤسسات. سنطبق هذا الإطار على الجوانب المتعلقة بالترتيبات المؤسساتية في الاقتصاد الجزائري بغية تقييم قدرته على تحقيق التنمية المستدامة. سنجري تحليل لعدة مؤشرات الحوكمة (بيانات لقياس جوانب الحكم مثل إبداء الرأي والمساءلة وسيادة القانون وما إلى ذلك) ومؤشرات التنمية المستدامة (مثل مستوى الدخل ومعدل البطالة وما إلى ذلك). وانطلاقا من فرضية أن العدد المتزايد من المؤسسات المنشأة ليس هو المهم حقا ، بل هو تطوير مؤسسات جيدة تعزز التقدم والنمو الاقتصادي. ، فيما بعد سنركز على السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحسين المؤسسات القائمة وتعزيزها بغية دعم التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات، التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي ، حقوق الملكية.

Abstract:

A country's ability to pursue sustainable development paths depends to a large extent on the quality of its institutional structures. In other words, effective institutions are essential for sustainable development. In this post we aim to analyze the relationship between institutions and sustainable development in Algeria. Using a descriptive presentation of key issues related to sustainable development and their determinants, with a focus on the role of institutions. We will apply this framework to aspects of institutional arrangements in the Algerian economy in order to assess its ability to achieve sustainable development. We will analyze several governance indicators (data to measure governance aspects such as voice, accountability, rule of law, etc.) and sustainable development indicators (e.g. income level, unemployment rate, etc.). On the premise that the growing number of institutions is not really important, it is to develop good institutions that promote progress and economic growth. Subsequently, we will focus on policies and strategies to improve and strengthen existing institutions in order to support sustainable development.

Keywords: Institutions, Sustainable Development, Economic growth, Property rights.

♦المؤلف المرسل .

المقدمة

العلاقة بين المؤسسات والتنمية الاقتصادية من جميع جوانبها، كانت ولا تزال موضوعًا جديرًا بالملاحظة ليناقشها الاقتصاديون. كما أن هناك اهتمام متزايد للعلاقة بين المؤسسات والتنمية المستدامة (Sharp, 2002)، (Veeman & Politylo, 2003)، (Anderson, Huggins, & Friedman, 2003).

يكمن جوهر التنمية المستدامة في تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة (Brundtland, 1987). وبالتالي ، الهدف النهائي يتمثل في التنمية البشرية ، التي تضع رفاهية الفرد في المقام الأول ، فهي تتعلق بالفرد اليوم والغد على حد سواء.

في الوقت نفسه، "الأنانية البشرية The Human Greed" هي التي تَحولُ دون تحقيق التنمية المستدامة

(Nath et al., 1996, 45). فلا يمكن تجاهل هذا الميل السلبي القوي على المستوى الشخصي. إن الحل للسلبية غير المرغوبة التي بداخلنا ، كما أشار Adam Smith ، هو السوق الحرة أو بشكل عام، وجود مؤسسات جيدة، التي تعمل على خلق العيش الكريم في عالم غير كامل. الفرضية التي ندعمها في هذه الورقة هي أن التنمية المستدامة تتطلب وجود قواعد رسمية قوية (مثل السوق الحرة ،الحقوق الملكية الراسخة والمحددة جيدًا، وإنفاذ العقود، وما إلى ذلك) ولكنها تتطلب أيضًا مؤسسات غير رسمية داعمة.

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية : **ما مدى دعم المؤسسات للتنمية المستدامة في الجزائر؟.**

هدف الدراسة: تقييم قدرة الإطار المؤسساتي في الاقتصاد الجزائري على تحقيق التنمية المستدامة.

بعد هذه المقدمة، تم تنظيم بقية المقال على النحو التالي: يتم تقديم مراجعة للأدبيات حول المؤسسات والتنمية المستدامة وعلاقتها في القسم (2)،الذي يعد هذا خلفية لتحليل قضايا محددة تتعلق بالإطار المؤسساتي الجزائري (في القسم 3)، يقدم القسم (4) من هذا المقال عدة جوانب تتعلق بالتنمية المستدامة في الجزائر. نحن نأخذ في الاعتبار، كل من الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة – الأداء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. يستخدم كل من القسم (3) والقسم (4) التحليل من حيث متابعة الأداء المؤسساتي (عن طريق مؤشرات الحوكمة) والأداء الاجتماعي والاقتصادي (عن طريق المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية) للجزائر بمرور الوقت، بعد سنة 1990، وكذلك التحليل المقارن من خلال مقارنة العديد من المؤشرات المذكورة أعلاه بالمؤشرات في الدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. القسم الخامس هو جزء ختامي، يدعو إلى مسار الليبرالي للتنمية المستدامة أي السوق الحرة والملكية الخاصة كأفضل الحلول التي اكتشفتها البشرية حتى الآن.

1.المراجعة الأدبية

كلمة "الاستدامة" مشتقة من اللغة اللاتينية (Tenere, To Hold, Sus, Up). توفر القواميس أكثر من عشرة معاني للاستدامة ، أهمها "المحافظة" أو "الدعم" أو "التحمل". ومع ذلك ، منذ الثمانينيات من القرن الماضي ، تم استخدام الاستدامة بشكل أكبر بمعنى الاستدامة البشرية على كوكب الأرض ، وقد أدى ذلك إلى تعريف الاستدامة على نطاق واسع كجزء من مفهوم التنمية المستدامة ، وهو مفهوم لجنة برونتلاند التابعة للأمم المتحدة في 20 مارس 1987. تم تعريف التنمية المستدامة بعدة طرق ، ولكن التعريف الأكثر اقتباسًا هو من مستقبلنا المشترك: التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة (Brundtland, 1987,43). عندما يسعى البشر إلى تحسين ظروف الحياة دون التقليل من معنى الحياة نفسها– وبالتحديد مستقبل أطفالنا – فإننا نسمي هذا التطور مستدامًا.

في السنوات التي أعقبت تقرير لجنة برونتلاند ، أصبحت التنمية المستدامة مصطلحًا شائعًا ومفهومًا متعدد الأوجه. مجموعة واسعة من التعريفات ، والاستراتيجيات المتعددة المعتمدة على المستوى الوطني أو الدولي ، والمحاولات العديدة لقياسها أدت إلى نوع من "التطور العلمي" عندما يتعلق الأمر بالتنمية المستدامة.

الغرض من ورقتنا هو تحليل العلاقة بين المؤسسات والتنمية المستدامة ، لذا سنحاول فقط مراجعة بعض الجوانب التي نعتبرها ضرورية لهذه الدراسة. في هذا الاتجاه ، نتبنى وجهات النظر التي بموجبها يمكن تعريف التنمية المستدامة فيما تسعى على وجه التحديد إلى تحقيقه. إن تحقيق التنمية المستدامة يعني إحراز تقدم في كل من أبعادها الثلاثة: النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة (OECD, 2002). بهذه الطريقة ، تكون فكرة الاستدامة "مرغوبة اجتماعياً ، وقابلة للحياة اقتصادياً ومستدامة من الناحية البيئية" (Nath, Hens & Devuyst, 1996, p. 98). في الآونة الأخيرة ، أصبحت الكتابات المتزايدة حول التنمية المستدامة ، تلفت الانتباه إلى دور المؤسسات والحوكمة الرشيدة باعتبارها "إحدى أهم الطرق التي يمكن للأجيال الحالية المساهمة في التنمية المستدامة على المدى الطويل من خلال ضمان الأداء المستقر للمجتمعات والاقتصاديات ، وتشجيع الابتكار والإبداع. وتوفير الإطار الذي من خلاله يمكن لجميع المواطنين تحقيق إمكاناتهم" (OECD, 2002, p.4) .

المؤسسات ضرورية للتنمية المستدامة من أجل "الترويج في جميع أنحاء المجتمع لتنمية متناغمة ومتوازنة للأنشطة الاقتصادية، ونمو مستدام وغير تضخمي يحترم البيئة ، ودرجة عالية من التقارب في

الأداء الاقتصادي ، ومستوى عالٍ من العمالة والحماية الاجتماعية ، ورفع مستوى المعيشة ونوعية الحياة ، والتماسك الاقتصادي والاجتماعي والتضامن بين الدول" (Maastricht Treaty, 1992, p.2) .

قدم Douglass North التعريف الأكثر إيجازًا للمؤسسات ، فهي "قواعد اللعبة" ابتكرها الإنسان والتي تشكل التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (North ,1990,1991). وهي تتألف من "البيئة المؤسساتية" و"الترتيبات المؤسساتية"(Williamson, 2000). تضم البيئة المؤسساتية كل من المؤسسات الرسمية (القواعد والقوانين والدساتير) وغير الرسمية (الاتفاقيات، القيم الاجتماعية والمعتقدات) التي تحدد قواعد اللعبة. من ناحية أخرى ، تشمل الترتيبات المؤسساتية تشكيلات تنظيمية وهياكل الحوكمة التي تلعب اللعبة ضمن نطاق البيئة المؤسساتية. معًا ، يشكلون هيكل الحوافز ومجموعات الفرص للاقتصاديات ويحددون النتائج الاقتصادية من خلال تأثيرهم على قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار للأعوان الاقتصاديين. تضفي المؤسسات النظام على الأنشطة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية من خلال التأثير على تدفق المعلومات وتكاليف المعاملات ومخاطر الاستثمار وتشكيل التوقعات وقدرة المجتمعات على التنسيق في العمل الجماعي للتعامل مع المعضلات الاجتماعية (Acemoglu et al, 2005).

كما سبق وأن أشرنا ، العديد من الدراسات تربط نوعية المؤسسات بقدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة. على سبيل المثال، تثبت النتائج التي توصل إليها (Norton, 1998)،أن "المؤسسات– وخاصة حقوق الملكية وسيادة القانون–هي المفتاح لرفاهية الإنسان وجودة البيئة"(Anderson&Huggins, 2003, 60). اعتبر (Veeman and Politylo, 2003) أن المؤسسات "محورية في تحقيق النمو وتحسين توزيع الدخل والثروة، وفي فهم التدهور البيئي وفي السعي إلى تحسين السياسات". ويرى (Anderson and Huggins 2003, 38) بأن التنمية المستدامة "ممكنة فقط في نظام قانوني حيث تكون حقوق الملكية محددة جيدًا ويتم إنفاذها وقابلة للتحويل". على العكس من ذلك، "ضعف النظم القانونية والقضائية– حيث لا يتم إنفاذ القوانين وعدم الامتثال والفساد– يقوض احترام سيادة القانون، ويولد تدهورًا بيئيًا ويقوض التقدم نحو التنمية المستدامة"(Morita & Durwood, 2005, 15).

في القسم التالي ، نشير إلى العديد من الجوانب المتعلقة بالإطار المؤسساتي في الجزائر من أجل دراسة إلى أي مدى تكون المؤسسات داعمة ومواتية للتنمية المستدامة.

2. الإطار المؤسساتي الجزائري

حتى لو تم اعتبار الإصلاح المؤسساتي من الناحية النظرية ذو أهمية كبيرة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ، فقد ثبت في الممارسة العملية أن بناء بنية تحتية لمؤسسات فعالة داعمة لاقتصاد السوق يمثل تحديًا كبيرًا للجزائر. هناك ثلاثة جوانب رئيسية نعتبرها قد ساهمت في "هشاشة المؤسسات" بالجزائر.

أولاً ، كانت الجزائر إحدى المستعمرات الفرنسية لما يقرب من قرن ونصف. نالت استقلالها سنة 1962 بقيادة كانت تفضل التوجه الاشتراكي للمجتمع لأسباب أيديولوجية. الاقتصاد هو أحد القطاعات الذي كان يدار وفق مبادئ الاشتراكية حيث يتعين على الدولة أن تتدخل وتدير جميع قطاعات النشاط الاقتصادي. كانت الشركات العمومية هي المحرك والأدوات لهذا الأمر، هذا ما أدى إلى قمع المبادرة الخاصة والحرية الفردية مع عواقب اجتماعية واقتصادية مأساوية.

لم تكن إدارة الاقتصاد في ظل هذه المبادئ ناجحة للغاية وبسبب ذلك كانت النتيجة سيئة. وقد انعكس ذلك في انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل البطالة والتضخم. وصل الوضع الاقتصادي إلى نقطة احتاجت فيها الجزائر إلى مساعدات خارجية لإنقاذ البلاد من أزمة الديون. كانت المساعدات الخارجية مرخصة لكنها ارتبطت بشروط وضعتها المنظمات الدولية التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وفق المبادئ الليبرالية التي تتناسب مع منظور إجماع واشنطن.

ثانيا، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى التي كان لديها لفترة من الوقت برنامج سياسي واقتصادي محدد ، طور الأفراد والفاعلين الاقتصاديين في الجزائر سلوك وعادات قوية جدًا ورثوها عن النظام السابق الذي تديره الأيديولوجية الاشتراكية. لقد أحدث النظام اختلالات كثيرة في سلوك الأفراد وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. لقد جعل النظام الأفراد يعتمدون على الاقتصاد الموازي يفضله ويعززه النقص الناجم عن احتكار الشركات العمومية، ويحافظ عليه بتواطؤ المصالح الخاصة للنخبة السياسية والاقتصادية. تفاقم هذا الوضع بسبب سهولة وصول البلاد إلى الموارد الطبيعية التي أصبحت المورد الرئيسي لقطاع التصدير.

في هذا السياق ، كانت شركات العمومية تدار وفق أهداف اجتماعية وسياسية للدولة ، الأمر الذي ترك مجالاً ضيقاً جداً للكفاءة الاقتصادية. أقام مديرو الشركات علاقة قوية مع السياسيين ولم يتم اختيارهم بشكل عام وفقًا لمهاراتهم الإدارية. وبالتوازي مع ذلك، كانت مجموعة من جماعات الضغط التي كانت تتمتع بامتيازات مطلقة لاحتكار الاقتصاد وفقا لمصالحها الخاصة في تطور مستمر. ازدهر نشاط البحث عن الريع إلى حد أصبح جزءا من السمة المشتركة لسلوك المجتمع.

أسهمت خيارات السياسيين في إضفاء الطابع الخاص على الاقتصاد الجزائري. إن تفضيل اقتصاد السوق والإصلاحات غير مناسبة لا يساعد في التفكيك الكامل للنظام القديم، بل يؤدي إلى استمرار الفوضى. إضافة على ذلك، كان لسلوك "النخبة" والبحث عن الريع دور خاص في إعاقة التغيير المؤسساتي. ونتيجة لذلك، لم يواجه الأفراد إلا الجوانب السلبية للإصلاح. خلق الموقف سلوك مشجع لعدم الامتثال (الالتزام)، ونوع من الحنين إلى الماضي، وتحول بدرجة عالية إلى تبعية المسار Path-Dependence. بعد تعرضه لشيء جديد وغير معروف تمامًا ولا يجد ملاذًا في الوقت الحاضر، استجاب الفرد الجزائري للمعتقدات والمواقف الموروثة من الماضي والتي كانت غير مناسبة تمامًا لثقافة اقتصاد السوق. وبالتالي ، حلت القواعد غير الرسمية السلبية محل القواعد الرسمية الناشئة ، مما جعل الإصلاح أكثر تكلفة وأكثر إيلامًا.

ثالثًا ، الطريقة التي يُسَيِّرْ بها الجزائريون بشكل عام هي التي ساهمت في ضعف الإطار المؤسساتي. تشير الدراسات النفسية والأبحاث الحديثة أن الجزائريين يميلون إلى الصراع مع الدولة ، ويتوقعون أن يقدم لهم شخص ما المساعدة، ويعتقدون أن الدولة يجب أن توفر حياة أفضل للجميع ، ويفتقرون إلى الثقة بالنفس، والثقة في قدرتهم على العمل بمفردهم وما إلى ذلك .كل هذه الخصائص لا تتوافق مع ثقافة الفردية الخاصة باقتصاد السوق.

تشير الجوانب الثلاثة المذكورة أعلاه إلى أنه بعد 40 سنة من بداية الإصلاح ، مستوى التنمية المؤسساتية في الجزائر لا يزال منخفضًا وعلى العديد من المؤشرات المؤسساتية ، فالبلد يتخلف كثيرًا عن الدول الأخرى .

الجدول رقم (01): مؤشرات الحوكمة في الجزائر 2013- 2019

السنة	إبداء الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف	فعالية الحكومة	الجودة التنظيمية	سيادة القانون	السيطرة على الفساد
2019	−1.04	−1.00	−0.52	−1.30	−0.82	−0.62
2018	−0.89	−0.83	−0.44	−1.26	−0.78	−0.63
2017	−0.90	−0.92	−0.59	−1.20	−0.86	−0.60
2016	−.086	−1.10	−0.53	−1.17	−0.86	−0.68
2015	−0.85	−1.09	−0.50	−1.17	−0.86	−0.65
2014	−0.82	−1.19	−0.48	−1.28	−0.77	−0.60
2013	−0.89	−1.20	−0.53	−1.17	−0.69	−0.47

Source: Governance Indicators, http ://info.worldbank.org/governance/wgi,

(consulté le 15/03/2021).

تظهر البيانات المعروضة أعلاه إلى تدهور البيئة المؤسساتية الجزائرية. ولم تتغير عمليا في سنوات العقد الماضي.تثبت القيم السلبية المسجلة لفعالية الحكومة وسيادة القانون والسيطرة على الفساد أن الاقتصاد لا يزال يعاني من الفساد وسلوك البحث عن الريع. كذلك ، فشلت الحكومة غالبا في صياغة السياسات وتنفيذها، ونتيجة لذلك ، فقدت مصداقيتها. غالبًا ما يتم "الاستيلاء" على الدولة من طرف النخب والمصالح الخاصة. يوضح الشكل رقم (01) مدى سوء موقف الجزائر من مؤشر سيادة القانون. تضع درجة سيادة القانون للجزائر في المراتب الأخيرة (المرتبة 15) بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الـــــــــــ 22

الشكل رقم (01): مقارنة مؤشر سيادة القانون في الجزائر مع المتوسط الإقليمي (MENA) سنة 2019

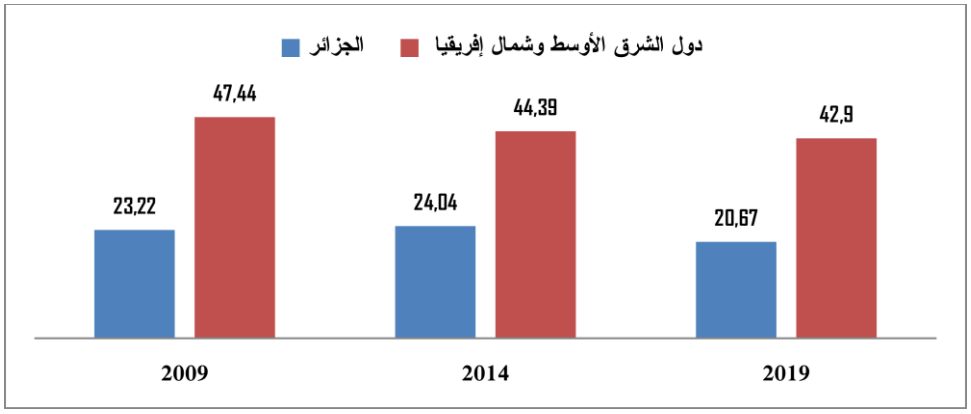

Source : Governance Indicators, http ://info.worldbank.org/governance/wgi, (consulté le 20/03/2021).

تشجع أوجه القصور الشديدة في سيادة القانون على ارتفاع معدلات الفساد مما يؤدي إلى فقدان ثقة الفاعلين الاقتصاديين. بدوره ، يقلل دور الاستثمار ويبطئ النمو الاقتصادي، وبالتالي يحرم الحكومات من الموارد للاستثمار في التعليم والصحة والإسكان وما إلى ذلك والإدارة البيئية ، وكلها "حاسمة للتنمية المستدامة" (Morita & Durwood, 2005, 16).

المحسوبية والابتزاز هي أنواع أخرى من الفساد التي لا تشمل على المال في هذه العملية. هذين النوعين من الفساد ظاهرين جدًا في المجتمع الجزائري، خاصة في القطاعين السياسي والاقتصادي فهي التي تشكل قواعد اللعبة الرئيسية فيهما. العلاقات بين الأفراد حساسة للغاية للتواصل ، فطرق التواصل الخاصة التي يستخدمها مختلف الأعوان هي سيئة للغاية. يعتمد عدد كبير جدًا من الأعوان الاقتصاديين على علاقاتهم في ممارسة أنشطتهم. صحيح أن هذه الأنواع من الاتصالات تقلل عددًا كبيرًا من الخطوات البيروقراطية التي تعيق المعاملات التجارية، لكن هذا يقابله تأثيرا على شفافية وعدالة القواعد الرسمية أمام جميع المشاركين في المجتمع وفي مجال الأعمال. في الواقع، تتداخل هذه الأنواع من القيود غير الرسمية

مع الثقة وتؤثر عليها بشكل سلبي ، وبالتالي ينخفض عدد التبادل غير الشخصي في الاقتصاد وعليه ينخفض نمو الشركات.

في هذا السياق ، يمكن للمحسوبية أن تخلق شعورًا بالظلم في المجتمع مما يضع الأعوان الاقتصاديين في مواقف وفرص غير متكافئة فيما يتعلق بالقواعد الرسمية. ومن ثم ، فإن القواعد الرسمية لا يمكن أن تكون فعالة ، حيث لا يمكن إنفاذها .إضافة على ذلك ، المحسوبية هي ظاهرة حساسة للغاية في المجتمع الجزائري.

الجزائر لا تعمل بشكل جيد من حيث درجة الفساد. يظهر الرسم البياني التالي أن الجزائر متخلفة عن البلدان النامية الأخرى المنتمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما هو مبين في الجدول رقم (02) ، تحتل الجزائر المرتبة الأسوأ بين دول بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر مدركات الفساد الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية.

الجدول رقم (02): مؤشر مدركات الفساد 2020

الترتيب الدولي	الترتيب الإقليمي	البلد	النتيجة		الترتيب الدولي	الترتيب الإقليمي	البلد	النتيجة
104	12	الجزائر	36		52	5	مالطا	53
78	9	البحرين	42		86	11	المغرب	40
142	14	جيبوتي	27		49	4	سلطة عمان	54
117	13	مصر	33		30	2	قطر	63
149	15	إيران	25		52	6	السعودية	53
160	17	العراق	21		178	19	سوريا	14
35	3	إسرائيل	60		69	8	تونس	44
60	7	الأردن	49		21	1	الإمارات المتحدة	71
78	10	الكويت	42		–	–	فلسطين	–
149	16	لبنان	25		176	20	اليمن	15
173	18	ليبيا	17					

Source: Transparency International 2020,https://www.transparency.org/en/countries/algeria, (consulté le 06/04/2021).

على الرغم من أن الجزائر حققت تحسينات طفيفة في النتيجة ، من 33 في عام 2017 إلى 35 في عام 2018 و36 في عام 2020 ، لا يزال الفساد يمثل مشكلة خطيرة تعوق النمو الاقتصادي والتنمية.

يأتي الترتيب المتدني على الرغم من جهود الحكومة فرض تشريعات لمكافحة الفساد. هذا يدل على أن الجزائريون يشككون في المؤسسات القائمة نتيجة لانعدام الثقة في الدولة والنظام القضائي الذي يُنظر إليه

في كثير من الأحيان على أنه غير فعال وفاسد. تظهر أبحاث علماء الاجتماع الجزائريين أن رجال الأعمال الجزائريين يحافظون على الفساد ، ويقدمون الرشاوي من أجل الحصول على العديد من المزايا لشركاتهم. إضافة على ذلك ، فإن ما ينقص هو الموقف المسؤول للمواطن ضد الفساد ، مما يجعل محاربته أكثر صعوبة. وبالتالي ، إن الافتقار إلى الدافع لدى الأفراد هو الذي يجعل المؤسسات الرسمية أقل استيعابًا وإنفاذًا.

بعبارة أخرى ، عدم التوافق بين القواعد الرسمية المعمول بها والقواعد غير الرسمية غير المكتوبة يؤدي إلى إطار مؤسساتي ضعيف والذي بدوره يفسر المستوى المنخفض للنمو الاقتصادي والتنمية.

يتعلق القسم التالي بالجوانب المؤسساتية المذكورة أعلاه بقضايا التنمية المستدامة في الجزائر.

3.التنمية المستدامة في الجزائر

إن تحقيق التنمية المستدامة يعني إحراز تقدم في كل من أبعادها الثلاثة: النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. كما ورد في الأدبيات ، فإن فكرة الاستدامة "مرغوبة اجتماعياً ، وقابلة للحياة اقتصادياً ومستدامة بيئياً"(Nath et al., 1996, 98).

أولاً ، إذا أشرنا إلى البعد الاقتصادي ، لا تزال الجزائر تواجه صعوبات في تحويل اقتصادها المخطط مركزياً ، مع الوجود الكثيف للصناعات الحكومية ، ونقاط الضعف في القطاع الخاص والنظام المصرفي. يرتبط الأداء الاقتصادي الجزائري على المدى الطويل بفترات الازدهار خلال السبعينيات والثمانينيات، لكن سرعان ما تلاشت فترة الازدهار وتحولت إلى انكماش ، خاصة مع تراجع أسعار النفط بعد سنة 1986. ولكن بعد سنة 1995 ، تحسنت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف. في أوائل عام 1999 ، ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد في الأسواق الدولية. بعد ذلك ، شهدت الجزائر نمواً مستداماً. استفادت الجزائر من هذا النمو المستدام لإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية التوسعية.

أدى هذا الوضع المالي المريح إلى قيام السلطات باتباع سياسة ميزانية توسعية بدأت في عام 2001 من خلال تنفيذ سلسلة من برامج الاستثمار العام الكبيرة: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) وإطلاق الخطة التكميلية لدعم النمو (برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009) ، والبرنامج الوطني للتنمية الزراعية (PNDA) ، والبرنامج التنمية الخماسي 2010– 2014 .

وفقًا للإحصائيات التي نشرها البنك الدولي، لا يزال قطاع النفط والغاز يهيمن على الطابع الهيكلي العام للاقتصاد الجزائري. في عام 2010 ، استحوذ القطاع على 39 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، 97 ٪ من الصادرات و69 ٪ من الإيرادات الحكومية.

وهكذا ، بدءًا من سنة 1999 ، كما أثبتت الإحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية والوطنية ، تُظهر مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية اتجاهًا إيجابيًا. كما هو مبين في الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03):الجزائر – بيانات الاقتصاد الكلي (2010–2019)

1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019	
2408	1452	1765	3113	4479	4187	3945	4111	4153	3973	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
62.05	41.76	54.74	103	161	166	160	170	175	171	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
16.65	29.78	0.34	1.38	3.9	4.8	6.4	5.9	4.3	2	معدل التضخم (٪)
19.75	31.84	29.77	15.27	9.96	11.21	10.2	12	11.89	11.81	معدل البطالة المسجل (٪)
00	00	0.28	1.16	2.3	-0.54	1.63	1.23	1.46	1.38	الإستثمار الأجنبي المباشر(مليار دولار)

Source : Office National des Statistiques (ONS) , https://www.ons.dz, (consulté le 19/03/2021).

تصنف الجزائر كدولة ذات دخل متوسط أعلى. نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستمرار حتى سنة 2014 عندما كان 5494 دولارًا وفقًا لبيانات البنك الدولي، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4153 في سنة 2019. وبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 171 مليار دولار سنة 2019 ، انخفض من 214 مليار دولار في سنة 2014.

بين سنتي 2008–2017 تضاعف مخزون الجزائر الوافد من الاستثمار الأجنبي المباشر تقريبا كحصة من الناتج المحلي الإجمالي من 8.5٪ إلى 16.7٪ ، وبلغ ذروته عند 17.3٪ في سنة 2016. تباطأ التقدم في السنوات الأخيرة ، حيث بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي الداخلي أقل من 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2012 و2017 .لا تزال الجزائر هي الأدنى المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في منطقة المغرب العربي. في حين أن الجزائر كانت اقتصادًا مغلقًا نسبيًا لبعض السنوات ، فقد تغير هذا الوضع في السنوات الأخيرة، مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتعاقبة

التي تستهدف بشكل واضح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. الجهود جارية أيضًا لتنويع مصادر الاستثمارات الأجنبية ، كما يتضح من توقيع الجزائر على مذكرة تفاهم في 4 سبتمبر 2018 للانضمام إلى مبادرة "الحزام والطريق" الصينية ، على سبيل المثال. كما يمكن أن تكون زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا قيِّمًا ليس فقط لرأس المال ، ولكن أيضًا للتكنولوجيا والدراية اللازمة لتعزيز مستويات الإنتاجية ودعم التنويع الاقتصادي والإنتاج المحلي .

لا يزال الاستثمار خارج قطاع النفط والغاز منخفضًا. لم تنجح المبادرات المالية والتدريبية التي أطلقتها الحكومة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشباب وفرص العمل في تقديم الدعم الكامل لقطاع خاص أكثر تنوعًا.

شجعت الدولة الجزائرية القطاع الخاص واتخذت إجراءات لتشجيع الاستثمار من المصادر المحلية والأجنبية. في سنة 2017 ، ألغت الدولة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتأسيس الأعمال ، وخفضت الوقت اللازم للحصول على تصاريح البناء ، وخفضت الضريبة على الأنشطة المهنية ، وأدخلت أنظمة محاسبية متقدمة لتسهيل دفع الضرائب. في سنة 2019 ، حسنت الجزائر الوصول إلى توصيلات الكهرباء من خلال تبسيط العمليات الإدارية. كما سهلت عملية الاستيراد من خلال تنفيذ عمليات تفتيش مشتركة بين أجهزة الرقابة.

في الوقت نفسه ، تأخرت خصخصة الشركات الحكومية ولا تزال الحكومة تبدو مترددة. مع انتشار المؤسسات الصغيرة جدًا ، يعاني القطاع الخاص من نقاط ضعف هيكلية بما في ذلك صعوبة الوصول إلى التمويل ، ونقص المعدات والمعرفة التقنية ، وأوجه القصور في التدريب المهني. إن العوائق الهيكلية المقترنة بأهمية حجم الاستثمار الذي تتعامل معه الدولة تعني بطء تنمية القطاع الخاص ، على الرغم من الاستثمار العام الضخم ، ولا سيما من خلال البرامج التي تديرها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

يُنظر إلى برامج ANSEJ على أنها أداة سياسية تستخدم لشراء السِّلْمْ الاجتماعي. في الواقع ، على الرغم من أنها تهدف إلى تعزيز روح المبادرة بين الشباب ، إلا أنها تتعرض لانتقادات شديدة لافتقارها إلى التدابير المناسبة المصاحبة.

في حين أن الأداء الاقتصادي كان جيدًا إلى حد ما خلال العقد الماضي ، لا يزال الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الوقود (النفط والغاز) وبالتالي فهو عرضة لصدمات الأسعار الدولية ، كما شوهد على مدى السنوات الماضية. يشكل الوقود حوالي 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ارتفع معدل التضخم إلى

5.9٪ سنة 2017. فيما يتعلق بالبطالة، كان هناك تحسن في السنوات الماضية. ووفقًا للبيانات الرسمية ، ظلت البطالة على حالها تقريبًا عند 11.80٪ حتى سنة 2019 وفقًا لأرقام الديوان الوطني للإحصائيات ONS. لسوء الحظ، الإحصائيات الوطنية ليست مستقلة وينتقد المراقبون المنهجية المستخدمة ويفترضون أن معدل البطالة أعلى من ذلك بكثير.

ثانيًا ، أدى النمو الاقتصادي إلى ارتفاع نوعية الحياة في الجزائر ، كما أثبتت معايير الرفاهية الأساسية ذلك. نشير هنا إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية من 0.637 عام 2000 إلى 0.721 عام 2010 و 0.740 عام 2015. الاتجاهات الإيجابية التي سجلتها الجزائر تمنحها المرتبة 91 من بين 189 دولة مع مؤشر التنمية البشرية (HDI) من 0.748 في 2019 ، مما يضع البلاد في فئة "البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المرتفعة". بين عامي 1990–2019 ، ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية في الجزائر من 0.572 إلى 0.748، بزيادة قدرها 30.8 ٪ (حسب تقرير التنمية البشرية 2020/2019). كما زاد متوسط العمر المتوقع عند الولادة والتحصيل العلمي – وهما عاملان مهمان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية – خلال السنوات الماضية. إذا كان العمر المتوقع عند الولادة ، على سبيل المثال ، في عام 2000 يبلغ 70.6 سنة ، فقد ارتفع في عام 2010 إلى 74.9 سنة وفي سنة 2019 إلى 74.9 سنة.

يستعرض الجدول رقم (04) التقدم الذي أحرزته الجزائر في كل من مؤشرات دليل التنمية البشرية. بين عامي 1990– 2019 ، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر بمقدار 9.9 سنوات ، وزاد متوسط سنوات الدراسة بمقدار 4.4 سنوات ، وزادت سنوات الدراسة المتوقعة بمقدار 5 سنوات. ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي GNI per capita في الجزائر بنحو 30 ٪ بين سنتي 1990– 2019.

الجدول رقم (04): اتجاهات دليل التنمية البشرية في الجزائر(1990–2019)

	العمر المتوقع للعيش عند الولادة	سنوات التعليم المتوقعة	سنوات الدراسة	الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد (2017 دولار تعادل القوة الشرائية)	قيمة HDI
1990	66.9	9.6	3.6	8597	0.572
1995	68.5	9.8	4.7	7567	0.595
2000	70.6	10.9	5.9	8110	0.637
2005	73.1	12.3	6.9	9692	0.685
2010	74.9	14.0	7.1	10824	0.721
2015	76.1	14.2	7.9	11151	0.740

0.743	11554	7.9	14.2	76.3	**2016**
0.745	11372	8.0	14.4	76.5	**2017**
0.746	11302	8.0	14.5	76.7	**2018**
0.784	11174	8.0	14.6	76.9	**2019**

Source: United Nations Development Programme, http://hdrstats.undp.org, (consulté le 25/03/2021).

ومع ذلك ، إذا قارنا درجة الجزائر بإحدى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى ، نفهم أننا في المرتبة متأخرة ، مما يعني أنه لا يزال هناك الكثير من مشاكل التنمية البشرية التي تواجهها. يعرض الجدول 4 دليل التنمية البشرية الذي يصدر سنويًا عن طريق تقرير التنمية البشرية. من بين 189 دولة مدرجة في التقرير، اخترنا فقط دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمقارنة ، مُدرجين تصاعديًا حسب دليل التنمية البشرية الخاص بهم.

الجدول رقم (05): مؤشر التنمية البشرية 2019 عبر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

النتيجة	البلد	الترتيب		النتيجة	البلد	الترتيب
0.740	تونس	95		0.919	إسرائيل	19
0.729	الأردن	102		0.895	مالطا	28
0.724	ليبيا	105		0.890	الإمارات المتحدة	31
0.708	فلسطين	115		0.854	السعودية	40
0.707	مصر	116		0.852	البحرين	42
0.686	المغرب	121		0.848	قطر	45
0.674	العراق	123		0.813	سلطة عمان	60
0.524	جيبوتي	166		0.806	الكويت	64
0.470	اليمن	179		0.783	إيران	70
–	سوريا	–		0.748	الجزائر	91
				0.744	لبنان	92

Source: United Nations Development Programme, Human Development Report 2019/2020, http://hdrstats.undp.org (consulté le 19/03/2021).

فيما يتعلق بالبعد الثالث للتنمية المستدامة وهو حماية البيئة ، فمؤشر الأداء البيئي ، تحتل الجزائر أيضًا مراتب متدنية بين دول شرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة 104 من بين ما يقرب من 179 دولة في العالم. تتعلق المشاكل البيئية داخل الجزائر بعدة أمور، أولها جودة الهواء المهدد بالتلوث بفعل قطاع

النقل، والمخزون الصناعي الهَرِم Ageing Industrial Stock ، ومن ثمّ يأتي موضوع إدارة وجودة مصادر المياه والتلوث الساحلي والبحري، فالجزائر تُعدّ واحدة من الدول ذات المصادر المائية الشحيحة.

على الرغم من أن حماية البيئة قد أصبحت مؤسساتية في سنة 1974 مع استحداث اللجنة الوطنية للبيئة: هيئة تشاورية، تكمن مهامها في اقتراح العناصر الأساسية للسياسة البيئية. (في الوقت الحاضر وزارة البيئة) من خلال إنشاء العديد من المنظمات غير الحكومية ، إلا أن الجزائر حققت تقدمًا محدودًا في معالجة القضايا البيئية. يمكن تفسير ذلك أيضًا من خلال التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي حدث على مر السنين ، وكان لمعظمها تأثير سلبي على البيئة.

ذكر العديد من الخبراء عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي كأسباب رئيسية لمختلف القضايا البيئية في بلادنا. أكثر تحديدا، يتعلق الأمر باللوائح غير المستقرة والمفرطة ، والتغييرات المتكررة في التشريعات بمجرد انتخاب حكومة جديدة ، والافتقار إلى بعض القوانين المناسبة لاستخدام الأراضي ، والإجراءات البيروقراطية ، وكلها تؤدي إلى عدم احترام سيادة القانون وإساءة استخدام الموارد الطبيعية.

أما بالنسبة للتغييرات الاقتصادية ، فقد أدت إلى انخفاض تلوث الهواء والماء بمجرد تقلص قطاع الصناعات الثقيلة. في الوقت نفسه ، يمكننا القول إنه في عدة حالات كان للخصخصة تأثير سلبي على البيئة. بدون قانون واضح لحقوق الملكية ، فعل الجميع ما يريد بما لديه. في الآونة الأخيرة ، بدأ الملاك يدركون أن التلوث يقلل من قيمة الممتلكات ، وبالتالي بدأوا في مطالبة الملوث بدفع ثمن الأضرار (وفقًا لمبدأ "الملوث يدفع").

في حالة الإشارة إلى التغييرات الاجتماعية ، بمجرد فشل التغييرات السياسية والاقتصادية في تلبية توقعات الأفراد وخلق الفوضى وانعدام الأمن ، لم يكن الجزائريين منشغلين بالقضايا البيئية. عندما يعانون من فقدان المرافق ، فإن همهم الرئيسي هو رفاهيتهم الاقتصادية وليس حماية البيئة. على العكس من ذلك ، غالبًا ما يتم استغلال هذا لأغراض المعيشة.

ومع ذلك ، الجزائر بذلت جهود منذ سنة 2008 لتعزيز التعاون من طرف الشركات في البرامج البيئية. لقد فتحت العديد من دور البيئة أبوابها بالفعل وهي عبارة عن سفينة مهمة للتربية المدنية. هناك زيادة واضحة في الوعي البيئي بين المواطنين وبعض الفاعلين في القطاع الخاص والدولة. تم تطوير عدد من مبادرات المواطنين في السنوات القليلة الماضية ، بما في ذلك حملات مثل Algérie Propre (الجزائر النظيفة) التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع الوعي البيئي. فهي من الآليات التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي التثقيف البيئي ، وخاصة من خلال التعاون بين وزارتي التربية الوطنية والبيئة. وقد

توج ذلك بإنشاء نوادي بيئية ، تم افتتاح أول 21 منها في المدارس ببلدية الجزائر الوسطى في 5 فيفري 2019 ، ومن المتوقع أن تتبعها بلديات أخرى.

في حين أن برامج التنمية الضخمة ، بما في ذلك بناء الطرق والسدود على نطاق واسع ، التي تشمل على مخاطر، إلا أن هناك جهودًا متظافرة لتنفيذ السياسة البيئية. كانت الجزائر من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية باريس لعام 2015 بشأن تغير المناخ. على مدى العقد الماضي ، كانت هناك استثمارات في البنية التحتية للوصول إلى المياه والصرف الصحي وزيادة الاهتمام بتنظيم مبيدات الآفات Pesticide، والتشجير ، واستخدام الموارد البحرية. لم تنجح محاولات التصدي للتحدي الخطير للتصحر منذ السبعينيات (بما في ذلك "الحزام الأخضر") إلا جزئياً. خصصت الخطة الخماسية 2010- 2014 أموالاً كبيرة للتعامل مع التصحر في 12 منطقة (ولاية) ، واستمرت هذه الجهود في خطة 2015- 2019. مشروع مهم آخر يهدف إلى حماية البيئة والحفاظ على مستوى عالٍ من النظافة في وادي الحراش ، أكبر وادي تصب فيه المياه القذرة نحو البحر بالجزائر العاصمة والذي يعرف بنسبة تلوث جد عالية . عملية تنظيف وتوسيع الوادي من المفترض أن تكتمل بحلول صيف عام 2019 إلا أن ذلك لم يتحقق. سيخلق المشروع 500 هكتار من المساحات الترفيهية، بما في ذلك الملاعب وممرات الدراجات ، وكذلك تأهيل منطقة تشكل خطرا جسيما على العاصمة.

من حيث الطاقة ، لا تزال الجزائر تعتمد بشكل أساسي على الوقود الأحفوري. شجعت المناقشات في السنوات الأخيرة حول فترة ما بعد النفط الاهتمام بالطاقة المتجددة على نطاق واسع. ونتيجة لذلك ، تلقت طاقة الرياح والطاقة الشمسية دعمًا حكوميًا. جعلت الجزائر من تطوير مصادر الطاقة المتجددة أولوية وطنية مع خطة التنمية الوطنية للطاقات المتجددة .

مع تحديد الوكالة الأمريكية للإعلام في الطاقة، بأن الجزائر تعتبر رابع أكبر مصدر في العالم للطاقة غير التقليدية ، ولاسيما الغاز الصخري ، عدلت الجزائر قوانين قانون النفط والغاز سنة 2013 للسماح بأمل إنقاذ الاقتصاد، من خلال الحث على الاهتمام بتطويرات جديدة في مجال الطاقة، خاصة منها الغاز الصخري.

بعد إعلان الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة بداية عمليات الاستكشاف. يبدو أن الحكومة الجزائرية استهانت برد الفعل الشعبي على النشاطات المتعلقة بالنفط والغاز الصخريين.قد أدى ذلك إلى اندلاع مظاهرات جماهيرية واحتجاجات من جماعات الضغط البيئية وكذلك المواطنين في جميع أنحاء الجزائر ، لاسيما في الجنوب ، والتي ستكون الأكثر تضررًا من التدهور البيئي للصحراء. تمثل هذه التعبئة تحولًا كبيرًا في الوعي المجتمعي فيما يتعلق بالحملات البيئية.

تأتي مخاوف سكان الجنوب من الأخطار التي قد تلحق بالبيئة الصحراوية في حال بدأت عملية تكسير الطبقات الأرضية بقوة المياه، ما يسبب تلوث المياه الجوفية. يخشى المُحتجون من تأثير نشاطات الغاز والنفط الصخريين على إمدادات المياه وعلى البيئة، لأن التكسير الهيدروليكي أو ما يسمى Fracking، وتكنولوجيا الحفر المُستخدمة لاستخراج الغاز الصخري، تتطلبان كميات ضخمة من المياه، التي هي مورد نادر في الجزائر. هذا إضافة إلى أن 95 ٪ من التشكيلات الجيولوجية للنفط والغاز الصخريين في البلاد، مغطاة بالصحراء، وفقاً لمؤسسة موارد العالم World resources institute .

يبدو أن القلق بشأن القضايا البيئية والمالية قد أوقف التنقيب عن الغاز الصخري في الجزائر. ومع ذلك، هناك خطط لمراجعة قانون النفط والغاز مرة أخرى في سنة 2019 بهدف تسهيل هذه الصناعة.
على الرغم من القوانين والخطط الوطنية العديدة المتعلقة بالبيئة التي تم إقرارها للحفاظ على البيئة وحمايتها ، خاصة في المدن الكبرى ، لا يزال التلوث مصدر قلق كبير (50 ٪من حالات التهاب الشعب الهوائية والربو وسرطان الرئة وغيرها سببها التلوث البيئي). وهذا الوضع يثقل كاهل الخزينة العامة التي تخصص مئات المليارات من الدنانير سنويا لعلاج هذه الأمراض وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

تظهر جميع الجوانب المذكورة أعلاه أن الجزائر تسير على طريق التنمية المستدامة. ومع ذلك ، فإن الحفاظ على النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة ومعالجة القضايا الاجتماعية وتحسين الإدارة البيئية يمثل تحديًا حقيقيًا للجزائر. نعتقد أن الطريق نحو هذه الأهداف هو تنمية القطاع الخاص وتعزيز سيادة القانون.
يتناول القسم التالي دور السوق الحرة والملكية الخاصة وسيادة القانون في تحقيق التنمية المستدامة

الخاتمة

إذا كانت "التنمية البشرية هي الهدف المنشود"(United Nations, 1996, 11) وإذا كان "من الممكن تعريف التنمية المستدامة باعتبارها دعوة إلى تعظيم الرفاهية الإنسان بمرور الوقت"
(Anderson & Huggins, 2003, 59) ، فإن "يد الخفية" لـــــــ Adam Smith هي أفضل مؤسسة لتحقيق هذه الغاية. ذلك لأن المنافسة في السوق تجبر الفرد على الرشادة والكفاءة، واحترام العلاقات التعاقدية وإتباع القواعد. وبهذه الطريقة، يطور الفرد جانبا جيدا من أجل البقاء على قيد الحياة. الأمر كله يتعلق بالتعاون البشري. والواقع أن الليبرالية تعمل على وضع مبدأين رئيسيين فيما يتصل بالبيئة.

أولاً ، لا يعني علم البيئة العلاقة بين الفرد والبيئة ولكن العلاقة بين الأفراد عندما يتعلق الأمر باستخدام السلع التي تنتمي إلى البيئة. السوق هو "العملية المؤسساتية التي يتعاون الأفراد من خلالها طواعية"

(Buchanan, 1986, 87). وعلى هذا فإن التعاون يشكل أهمية جوهرية، والسوق تعبير عنها. يعرض Hayek السوق باعتبارها المؤسسة الرئيسية لمجتمع حر والوحيدة القادرة على تعديل العمل الفردي (Hayek, 2011).

ينص المبدأ الثاني على أنه لا يمكن للدولة استخدام سوى أداة واحدة لتنظيم العلاقات بين الأفراد بما في ذلك مع البيئة وأن هذه الأداة هي الملكية الخاصة. هذا يعني تلقائيًا المسؤولية لأن "الملكية لا تعني الحق في القيام بما تريد بما لديك، بل الحق في اتخاذ قرار حر بشأن كيفية استخدام الموارد بشرط ألا تنتهك الحقوق المماثلة للآخرين بذلك" (Lepage, 1989, 324) . إن التعدي على حقوق الآخرين لا يعني بالضرورة النهب أو السرقة أو التعدي على ممتلكات الغير ، بل يعني أيضًا الاستخدام غير الفعال للموارد التي يمتلكها الفرد. إلى جانب حقوق الملكية والتي ترتبط بها بشدة ، السوق الحرة تعني أيضًا سيادة القانون. "ينبغي للقواعد أن تكون بسيطة وشفافة وغير تمييزية وسلبية في قواعد السلوك ، وأن تخبر الجهات الفاعلة بما لا ينبغي لها أن تفعله ، ولكن فيما عدا ذلك ، أن تترك لها الحرية في أن تفعل ما تشاء (...). وهناك قواعد سلوك عامة تطبق على الجميع على قدم المساواة لحماية حقوق الملكية الخاصة والعقود" (Sally, 2002, 16).

القواعد الموصوفة أعلاه هي المؤسسات المستدامة التي خلقت الرفاهية في الماضي، وخلقتها اليوم وسوف تنشئها غدا. فالتنمية المستدامة لا تصبح مسألة ندرة الموارد فقط، بل مسألة ندرة المؤسسات الجيدة. فقد كتب (Taylor, 1993) بأن "حجم كعكة مواردنا لا يتحدد بـــالطبيعة بل يتحدد بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية (...). المجتمعات الليبرالية ، المبنية على الأسواق الحرة ، تخلق الموارد وتوسع إمكانيات البشرية" (Anderson & Huggins, 2003, 66).

بالتالي لا نحتاج إلى المزيد من المؤسسات أو المزيد من المعايير من أجل تحقيق التنمية المستدامة وكذلك لا نحتاج إلى تنظيم الاستخدام البشري للموارد الطبيعية. ما نحتاجه بدلاً من ذلك هو تطوير وحماية تلك المؤسسات (حقوق الملكية وسيادة القانون) التي أثبتت أنها طريق أكيد للرفاهية والتقدم.

قائمة المراجع

- Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. (2005). The rise of Europe: Atlantic trade, institutional change, and economic growth. American economic review, 95(3.
- Anderson, T. L., Huggins, L. E., & Friedman, M. (2003). The property rights path to sustainable development. Free to Choose, 57.

- Brundtland, G. H. (1987). Our common future—Call for action. Environmental Conservation, 14(4).
- Buchanan, J. M. (1986). Liberty, Market and State: Political Economy in the 1980s James M. Buchanan.
- Hayek, F. A. (2011). The fatal conceit. University of Chicago Press.
- http://epi.yale.edu/CountryScores. (consulté le 25/04/2021)
- http://hdrstats.undp.org (consulté le 25/03/2021)
- http://info.worldbank.org/governance/wgi.(consulté le 15/03/2021)
- https://www.ons.dz (consulté le 19/03/2021)
- https://www.transparency.org/en/countries/algeria (consulté le 06/04/2021)
- Lepage, H. (1989). La" nouvelle économie" industrielle. Hachette.
- Morita, S., & Durwood, Z. (2005). Rule of law, good governance, and sustainable development. A paper presented at the 7th International Conference on Environmental Compliance and Enforcement. In Proceedings (Vol. 1).
- Nath, B., Talay, I., Hens, L. (Ed.), & Devuyst, D. (Ed.) (1996). Man, science, technology and sustainable development. In Sustainable Development, VUB-Press.
- North, D. (1990). Institutions, institutional change and economic performance. Journal of Women s Health.
- North, D. (1991). Institutions. Journal of economic perspectives.
- Norton, S. W. (1998). Property rights, the environment, and economic well-being. Who Owns the Environment.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2002). Working Together Towards Sustainable Development: The OECD Experience. OECD Publishing.
- Robert, K. W., Parris, T. M., & Leiserowitz, A. A. (2005). What is sustainable development? Goals, indicators, values, and practice. Environment: science and policy for sustainable development, 47(3).
- Sally, R. (2002). Whither the World trading system. Trade Policy Reform, the WTO and Prospects for the New Round.
- Sharp, B. (2002). Institutions and decision making for sustainable development (No. 02/20). New Zealand Treasury Working Paper.
- Taylor, J. (1993). The growing abundance of natural resources. Market Liberalism: A Paradigm for the 21st Century.
- Treaty, M. (1992). Maastricht Treaty. Nice Treaty.
- UNDP. 1996. Human Development Report 1996: Economic Growth and Human Development. http://www.hdr.undp.org/en/content/human-development-report-1996
- UNDP. 2019. Human Development Report 2019. Beyond income, beyond averages, beyond today: Inequalities in human development in the 21st century. NewYork. http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2019"
- Veeman, T. S., & Politylo, J. (2003). The role of institutions and policy in enhancing sustainable development and conserving natural capital. Environment, Development and Sustainability, 5(3).
- Williamson, O. (2000). The new institutional economics: taking stock, looking ahead. Journal of economic literature , 38 (3).